بين الرمز والقياس: مقاربة ميتافيزيقية في تسييس العلم

27 - يناير - 2026

يختزل النموذجُ المعرفي الحديث – كما تجلى في السلطة الدينية، والسياسية، والعلم المُسيس- علمَ الخيمياء ضمن ما يُسمى «العلوم الزائفة»، بعد أن عجز العقل التجريبي عن فهم لغة الرمز والغموض التي اشتغلت بها الخيمياء بوصفها منظومة وعيٍ نشأت عند تخوم الفلسفة الميتافيزيقية والكوسمولوجيا. فالخيمياء لم تنطلق من افتراضٍ تقني حول المادة، بل من فرضية ميتافيزيقية جذرية، ترى أن المادة طورٌ من أطوار الوجود، ولا تُفهم إلا ضمن شبكةٍ علائقية تربط بين النفس والعقل والكون، حيث يغدو العالمُ تجليا لا نهائيا للإنسان، لا موضوعا منفصلا عنه.

غير أن الكيمياء الحديثة – التي انبثقت تاريخيا ومنهجيا من رحم الخيمياء- ما لبثت أن اختُزلت في أفقٍ تجريبي ضيق، متخلية عن بعدها الميتافيزيقي الذي كان يرى العالم الثانوي تجليا لعالمٍ أصلي أعمق، فتحولت المادة إلى كيانٍ قابلٍ للقياس مستقل عن الوعي ومنزوع الدلالة. وبمعنى أدق: تحققت دقة غير مسبوقة في العلم الحديث عبر تضييق

أُفق الحقيقة الكلية. يعود جذر هذا التحول إلى هيمنة العقل التجريبي، الذي فصل العلم عن الفلسفة، والتجريب عن التجريد، فغدا التعمق في الوجود والعالم الأصلي شأنا مفارقا لما يُعد «علميا». وما لا يُفهم بمنطق القياس والتحليل، لا يُقاس؛ وما لا يُقاس يُستبعد، أو يُصنف علما زائفا، أو ينزلقُ به إلى خانة الشعوذة بوصفه خطرا محتملا على أمن الهرم السلطوي.

السلطة السياسية وإقصاء المعرفة غير القابلة للضبط:

تتعامل السلطة السياسية مع الفرد بوصفه كائناً قابلاً للإدارة، وتُحكم وعيه ضمن دائرة من الطاعة والعمل والخوف والأمل عبر آليات ممنهجة وإقصائية. ويتم ذلك بقوانين وأنظمة وأنماط تفكير تُرسِّخ تصوراً للقدر والواقع باعتبارهما سلطة ثابتة تتجاوز الفرد وتنفصل عن قدرته على الفعل والتحوّل. في هذا السياق، تبدو الخيمياء- بوصفها معرفة لا تُنتج الطاعة ولا تعدُ بنظامٍ مستقر- معرفةً مقلقة للبنى السلطوية؛ لأنها تُقوِّض فكرة "العالم" باعتباره نظاماً مغلقاً وثابتاً، وتنطلق من مبدأ ميتافيزيقي يرى أن الظاهر ظلّ الباطن، وأن التحوّل الذي يطرأ على البنية الداخلية للإنسان لا بد أن يتجلّى في الخارج.

وعلى النقيض، تقوم الأيديولوجيا السلطوية على ترسيخ معادلة معكوسة: التغيير الخارجي شرطٌ للتغيير الداخلي. وهي معادلة يُعاد إنتاجها عبر الأداة نفسها: العقل التجريبي الأداتي، حين يتحول من وسيلة للفهم إلى جهاز للضبط. فثبات الذوات وقابليتها للتصنيف والإدارة لا يتركان مجالاً للصيرورة والتكشف، بل ينقلان العلاقة بالوجود من كينونة حيّة في طور التحوّل إلى معرفة منظَّمة ومنفصلة عنه. عندئذ تُساق الذات من وهمٍ إلى وهم: يُساء فهم التحوّل الداخلي باعتباره خاضعاً لقوانين الزمان والمكان، في حين أنه يتجاوزها من حيث المبدأ؛ إذ كلما اتسع أفق الذات العليا ازداد حضورها الخلّاق، وتعاظمت قدرتها على إحداث أثرٍ في محيطها.

وفي السياق نفسه، أُعيد تشكيل صورة الخيمياء في المخيال العام

بوصفها ضرباً من الاحتيال والتلاعب، ولا سيما بعد اقترانها بالسحر في أواخر العصور الوسطى الأوروبية. غير أن هذا التصور يغفل أن ذروة الخيمياء المنهجية تحققت في العصر الإسلامي الذهبي. ومع ذلك، لم يكن موقف السلطة – ممثلة بالخلافة العباسية- داعماً للخيمياء بوصفها معرفة تحررية، بل بوصفها مورداً نفعياً يُسهم في شرعنة الدولة وتثبيت مركزيتها. فقد جرى توظيفها ضمن مشروع لصياغة هوية معرفية جديدة تنافس الإرث الهلنستي والتراث الفارسي، وتخدم السيادة الاقتصادية والرمزية في زمن كانت فيه العملة المعدنية ركناً من أركان القوة والنفوذ.

ومع هذا التوظيف النفعي، ظل النسق الجابري محافظاً على وحدة الظاهر والباطن؛ إذ لم تُفهم الخيمياء علماً تجريبياً مقطوع الصلة بأصله الميتافيزيقي، بل علماً تطبيقياً يرى في الظاهر صورةً للباطن، ويستخلص أثرها في «العالم الثانوي» من دون أن يفصل بين التجربة والمعنى.

تدجين الغيب واحتكار المعنى:

انهار السياقُ الفلسفي للخيمياء تدريجيا بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، فتحولت من منظومةٍ كوسمولوجيةٍ رمزية إلى تقنياتٍ أداتية، بعد أن جُردت من شرطها الفلسفي الذي كان يرى التحول مسارا وجوديا لا إجراء تقنيا. وتزامن هذا التحول مع صعود محاكم التفتيش، التي مارست إحراق الكتب والمخطوطات الخيميائية، لا بوصفه فعل قمعٍ مادي فحسب، بل محوا للذاكرة وإعادة تعريفٍ قسرية للمعنى. فمُنعت النصوص التي تتعامل مع الغيب باعتباره حقلا حيا، ديناميكيا، يُعاد تشكيله بتحول الإنسان، وجرى فرض نموذج معرفي يفصلُ بين الطبيعة والغيب، ويحتكر تفسيرهما داخل سردية كنسية مُدارة. ومع ترسخ السكولاستيكية واحتكار التأويل، غدت الكنيسة المرجع الأعلى لما يجوز معرفته، وكيف، ولماذا؟

أُقصيت الخيمياء حين فُصلت عن شرطها الأول: التحول الداخلي،

والرمزية، والصبر المعرفي. فسقط الرمز، وبقيت الأداة المنفصلة عن أصلها. وأسهم هذ الفراغ الفلسفي في تحويل الخيمياء من معرفةٍ كوسمولوجيةٍ تحويلية إلى مصطلحاتٍ وتقنياتٍ خاوية من سياقها الرمزي. وكل معرفةٍ تُحتكر أو تُمنع تصبح عرضة للتشويه؛ فبينما أُدينت الخيمياء علنا، استُخدمت تقنياتها سرا بما يخدم مصالح السلطة.

وعلى هذا النحو تحولت اللغة – بوصفها سلطة ميتافيزيقية خَلاقة – إلى أداة إقصاء بيد من يمتلك حق التسمية. فانحدرت الخيمياء من لغةٍ تُشير إلى حالاتٍ وجودية، إلى ألفاظٍ سطحية، ومن باحثٍ عن الحقيقة الكلية إلى متلاعبٍ يستدعي قوى «محرمة»، حتى اختُزل علم التحول في صناعة الذهب.

اللغة بوصفها أداة ميتافيزيقية خلاقة:

لم تحتمل اللغة الحديثة التعدد الدلالي، بوصفها نتاجا للعقل التجريبي الأداتي، الذي رأى في الرمز خللا منهجيا، وتعامل مع اللغة كوسيلة توصيف، لا كحقلٍ تُزرع فيه الأكوان خارج الإدارة المركزية. وفي السياق نفسه لم تستخدم السلطات المركزية اللغة لتفسر العالم فحسب، بل لتحديد ما يُسمَح له أن يكون موجودا، فتقرر ما يدخل التاريخ وما يُنفى منه. لذا لم يُقصَ علم الخيمياء من المجال المعرفي مصادفة، بل أُقصي لغويا حين اختُزل مرة، ووسِم بالخرافة مرة أخرى، فانتُزع من سياقه وسُلبت منه أهلية البحث والتساؤل والكشف. حوُكِمت الخيمياء أخلاقيا ومعرفيا عبر اللغة، وتحولت إلى موضع سخرية، نُقلت بهِ من حقل معرفي إلى انحراف عن المعرفة، فأسهم ذلك في خلق واقع جديد يقوم على إنكارها أو حصرها في سياقات مشوهة، تحمي السردية السائدة. والمفارقة الكاشفة أن الخطاب السلطوي، وهو يُدين الخيمياء، لم يتخل عن أدواتها، بل احتفظ بتقنياتها بعد أن جردها من أصلها الرمزي، ففصلها عن منبعها الوجودي، وتعامل معها كأداة خلقٍ مُدار، وبوابةٍ للسيطرة وإعادة تشكيل الوعي. ترى الخيمياء في الحرف والكلمة مفاتيح

كونية وصدى للفعل الخلاق الأول؛ فالكلمة، حين تُنطَق، تُحدث انزياحا في الظاهر، وتُعيد رسم حدود الشرعية والقبول، وتفتح إمكان التجلي من حيز العدم إلى حيز الظهور، ذلك لأن اللغة لا تصف الظاهر بقدر ما تُنشئ حدوده، وهو ما أسهم فيه بعض العلماء حين احتاجوا إلى لغةٍ جديدة تقتفي أثر الدقة والكمية، وتُقصي الرمز.

العلم المُسيس وتحويل المعرفة إلى أداةٍ وظيفية:

تبنى العلمُ الحديث، منذ مطلع القرن السابع عشر، هوية سلطوية تزامنت مع مأسسة البحث العلمي بوصفه جهازا اجتماعيا يخدم الدولة والسوق. ومع أطروحة فرانسيس بيكون «المعرفة قوة»، أُعيد تعريف الحقيقة لا بوصفها انكشافا وجوديا، بل وظيفة قابلة للقياس والتحكم. أنتج هذا التحول أدواتٍ علمية فائقة الفاعلية، لكنه حصر المعرفة في أفق الكم والكيف، وحول المنهج من أداةٍ إجرائية إلى معيارٍ حصري للحقيقة. فأنكر ما لا يُقاس، دون أن يعترف بحدود القياس نفسه. وبدلا من إتاحة تعدد النماذج المعرفية بوصفها مقارباتٍ مختلفة للحقيقة وأدواتٍ للفهم، فُرض نموذجٌ يفصل الذات عن الموضوع، ويقر بالتعدد نظريا، بينما يُقصيه عمليا. فلم يعد النموذج المعرفي المهيمن مجرد إطارٍ منهجي، بل تحول إلى هويةٍ معرفيةٍ ومعيارٍ شرعي للحكم، تُمارَس عبر أدوات البحث العلمي. ولم تعد الحقيقة انكشافا يحدث في العلاقة بين الإنسان والعالم، بل أثرا وظيفيا يُقاس بقدرته على التكرار، والمنفعة المباشرة.

فاختُزلت الخيمياء إلى كيمياء، وصُنفت أصلا وهميا ينبغي محوه، غير أن ما جرى لم يكن تحريرا من الخرافة، بل نفيا للرمز وتجريدا للعالم الثانوي من صلته بالعالم الأصلي، وفصلا بين العارف والمعروف. فتحول العلم من سؤالٍ مفتوحٍ على الوجود إلى خطابٍ منضبطٍ، يُدار ويُوظف في خدمة السلطة. يفترض العلمُ الحديث نموذجا موضوعيا للإنسان قبل أن يُنتج معرفة، في حين تشترط الخيمياء – في بعدها الميتافيزيقي-

التحول الوجودي شرطا سابقا لإمكان المعرفة ذاتها. وثمة فرقٌ جوهري بين معرفةٍ تُنتَج عبر أدواتٍ تفترض حياديتها، ومعرفةٍ تُنشِئ شروط إمكانها من داخل التجربة، وتُحدد ما هو مهيأ للتأصيل والفهم.

فلم تكن الإشكالية – كما نبه مارتن هيدغر- في أن العالم صار مفهوما، بل في أن الإنسان نصب نفسه ذاتا يقف الوجود قبالتها بوصفه صورة، فانقطعت العلاقة الأصيلة، وبقي الفهم بلا أصلٍ أنطولوجي. وعلى النقيض من ذلك، جعلت الخيمياء الأهليةَ الوجودية للباحث شرطا من شروط المعرفة، لا امتيازا خاصا بطبقةٍ مغلقة. وما جرى تاريخيا لم يكن إقصاء الخيمياء فحسب، بل إعادة إنتاجٍ لانفصال الذات عن أصلها، حين صُدق أن المنفعة المباشرة معيارٌ كافٍ للتحول والتقدم، وأن القياس علةٌ كافية لبلوغ الحقيقة.

شاعرة وكاتبة من العراق

كلمات مفتاحية

بان علي

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

اشترك في قائمتنا البريدية

أدخل البريد الالكتروني *

اشترك

حولنا / About us
أعلن معنا / Advertise with us
أرشيف النسخة المطبوعة

أرشيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

اقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2026 صحيفة القدس العربي